مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: النظام السياسي الكندي مكوناته وخصائصه
اسم الكاتب: أ.م.د. حازم علي حمزة، م.م. علي عبدالمطلب صادق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7406
تاريخ الاسترداد: 2025/05/08 16:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظام السياسي الكندي

مكوناته وخصائصه

أ.م.د حازم علي حمزة*م.م علي عبدالمطلب صادق**

Hazim Ali Hamzah Al-shammriAli AbdulMuttalib Sadiq

ali.a@cis.uobaghdad.edu.iqhazimalshammri@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢٣/١٠/٢ تاريخ القبول٢٠٢٣/١٠/٢٣ تاريخ النشر ٢٠٢٤/٤/٣٠

ملخص البحث

اعتمدت كندا النظام البرلماني المشـــابه للنظام البرلماني في المملكة المتحدة، فضـــلا عن كونها كانت خاضـــعة لتشـــريعات البرلمان البريطاني لغاية اقرار قانون ويستمنستر عام ١٩٣١م الخاص باستقلال كندا مع بقاء خضوع مسائل تعديل الدستور للبرلمان البريطاني لغاية عام ١٩٨٢م الذي تم فيه اقرار القانون الدســـتوري الكندي، حيث منح سلطة تعديل الدستور للبرلمان الكندي فضلا عن حزمة تشريعات دستورية تتعلق بالحقوق والحريات العامة في كندا، وتتحدد ملامح النظام الســـياســـي الكندي الرسمية بشكل أساس في السلطات الثلاث الرئيسة وهي: السلطة التشريعية المتمثلة بالمجلسين (العموم والشيوخ)،ويجتمعان بصورة مشتركة ويشكلان معا بنية البرلمان الكندي، ولكون إرتباط كندا باتحاد شخصي مع بريطانيا فان السطة التنفيذية فيها يمثلها الحاكم العام بوصفه ممثلا للتاج البريطاني وينوب عن الملك في ممارسة صلاحياته

(*) كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد.

(**) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد.

الدستورية تجاه كندا، وبجانب الحاكم العام يوجد رئيس الوزراء المنتخب، وأما السلطة القضائية فتتشكل من المحكمة الفيدرالية الكندية (المحكمة العليا)، ومحكمة الاستئناف الاتحادية (محكمة الاستئناف)، ومحاكم المقاطعات (محاكم العدل)، ولكل منها إختصاصاتها المنصوص عليها، وقد عكس التنظيم الدستوري لدولة كندا رؤى وخصائص إمتازت بها كندا، يمكن اجمالهابالديمقراطية التوافقية والتوسع في توزيع الاختصاصات والفيدرالية اللاتماثلية.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، الدستور الكندي، اللاتناسق الدستوري، الفيدرالية اللاتماثلية.

Abstract

Canada adopted a parliamentary system similar to the parliamentary system in the United Kingdom, in addition to being subject to the legislation of the British Parliament until the adoption of the Act of Westminster in 1931 AD regarding the independence of Canada, while matters of amending the Constitution remained subject to the British Parliament until 1982 AD, in which the Canadian Constitutional Act was approved, where it was granted the authority Amending the Constitution for the Canadian Parliament, as well as a package of constitutional legislation related to public rights and freedoms in Canada. The official features of the Canadian political system are mainly determined by the three main authorities, which are: the legislative authority represented by the two chambers (the Commons and the Senate), which meet jointly

and together form the structure of the Canadian Parliament, and because the connection Canada has a personal union with Britain. The executive authority is represented by the Governor General in his capacity as a representative of the British Crown and represents the King in exercising his constitutional powers towards Canada. Next to the Governor General is the elected Prime Minister. As for the judicial authority, it is formed by the Federal Court of Canada (Supreme Court) and the Federal Court of Appeal. (Court of Appeal) and provincial courts (Courts of Justice), each of which has its own stipulated jurisdiction. The constitutional organization of the State of Canada has reflected visions and characteristics that characterize Canada, which can be summarized by consensual democracy, expansion of the distribution of jurisdictions, and asymmetric federalism.

Keywords: political system, Canadian constitution, constitutional asymmetry, asymmetric federalism.

المقدمة

توصف كندا بأنها دولة ديمقراطية برلمانية وملكية دستورية، وهي دولة فيدرالية تتوزع فيها الإختصاصات مابين الحكومة الإتحادية وحكومات المقاطعات، تحوي كندا عشر مقاطعات تتمتع باستقلالية وحكمذاتي إلى حد كبير وثلاثة أقاليم تديرها الحكومة المركزية، وأعلى سلطة في الدولة الحاكم العام ويمثل التاج البريطاني ورئيس الوزراء ومجلس الشيوخ المعين ومجلس النواب المنتخب، ولدى كندا ثلاث مستويات من

الحكومة هي الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات وحكومات (مجالس) المدن والبلديات، ويتم إنتخاب هذه الحكومات من قبل مواطني كندا، كما تمثل الأحزاب السياسية الرابط الرئيس بين المواطنين والدولة وبما أنه لايمكن تصور الديمقراطية من دون أحزاب سياسية فقد إتخذت المنافسة الإنتخابية في كندا بعدا جماهيريا وإخضاع قادة الأحزاب للنقاش السياسي، وطوال تأريخ كندا كان معظم البرلمانيين البارزين أعضاء في الأحزاب السياسية، وتحتفظ الحكومة بثقة مجلس النواب بشكل رئيس من خلال دعم كتلتها الحزبية، ومع ذلك شكلت الحكومات التوافقية السمة الأكثر شيوعاً في الحكومات الكندية، كما شكل عدم التناسق الدستوري واللاتماثل الفيدرالي في توزيع الإختصاصات بين المقاطعات إنموذجاً تميزت به كندا بوضوح، وربما كان الدافع السياسي والمبررات السياسية التي ضغطت فيها مجموعة محددة إقليميا هو السبب في إعتماد الفيدرالية اللاتماثلية في كندا، ومن هنا كان لابد من البحث في الإطار العام للمؤسسات الدستورية والخصائص التي رسمت ملامح النظام السياسي وإدارة الدولة في كندا.

سبب اختيار البحث:

تعد دراسة النظم السياسية وطبيعتها وخصائصها من المواضيع الحيوية التي يضطلع بها تخصص العلوم السياسية، من خلال دراسة انعكاس فلسفة النظام السياسي على مجمل الهيكل النظمي للمؤسسات السياسية الرسمية في الدولة، وتشكل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية باجتماعها بنية النظام السياسي، ومع ان السلطات الثلاث هي واحدة بمفهومها إلا انها تختلف من دولة الى اخرى في النواحي التطبيقية تبعا لشكل الدولة (موحدة او اتحادية)، ونوع النظام السياسي (ديمقراطي او غير ديمقراطي)، و(جمهوري او ملكي)، و(برلماني او رئاسي او شبه رئاسي)، ولذلك

تم اختيار انموذج النظام السياسي في دولة كندا لمعرفة موقعه وطبيعته من بين مختلف النظم السياسية حول العالم.

هدف البحث:

يعرّف البحث بطبيعة النظام السياسي الكندي ورسوخ التراث البرلماني البريطاني فيها كونها مرت بمرحلة استعمارية بريطانية، والمراحل الدستورية التي اثرت في صيرورة المؤسسات السياسية بشكلها الحالي وكيف ان اتحاد المقاطعات الكندية افرز تفاوتا في توزيع الاختصاصات وتباين العلاقة مابين الحكومة الاتحادية وكل مقاطعة بذاتها خصوصا مقاطعة كيبك ذات الغالبية الفرنسية، التي شكلت انموذجا للفيدرالية اللاتماثلية.

مشكلة البحث:

تنبع اشكالية البحث من الصعوبة الواضحة التي تعاني منها كندا في التعامل اللامتماثل مع المقاطعات العشر المكونة للفيدرالية الكندية، خصوصا وان مقاطعة كيبك تنفرد باختصاصات وصلاحيات دستورية ميزتها عن باقي المقاطعات، فضلا عن وجود السكان الاصليين والاقليات الاخرى التي تطالب دوما بزيادة تمثيلها السياسي مايجعل الديمقراطية التوافقية حالة قائمة باستمرار عند تشكيل اي حكومة، وتحت ضوء ذلك يكمن التساؤل: هل ان الفيدرالية اللاتماثلية واللاتماثل الدستوري وطبيعة توزيع الاختصاصات ومبدأ التوافق عند تشكيل الحكومة قد شكلت بمجموعها عائقا أمام إستقرار أداء النظام السياسي في كندا؟

فرضية البحث:

يفترض البحث ان النظام السياسي الكندي قد اكتسب خصائص إيجابية في تعامله مع محددات فرضتها طبيعة تأسيس الدولة الكندية باتحاد طرفين متكافئين انكليزي وفرنسي، ولم تشكل مطالب المقاطعات المستمرة بمنحها اختصاصات مضافة عائقا أمام النظام السياسي في حفظ إستقراره والتوجه الاتحادي نحو تنمية المقاطعات أكثر فأكثر، وفق آليات سياسية ونهج إتفاقي مسبق بعيدا عن تعنت السلطات الاتحادية في إلزام المقاطعات بتشريعات تفرضها قسراً.

منهجية البحث:

من اجل اثبات فرضية البحث والوصول الى النتائج فقد تم اعتماد المنهج الوصفي للاحاطة بالجوانب النظرية للنظم السياسية، وتم اعتماد منهج التحليل النظمي بشكل اساس لتحليل مكونات النظام السياسي الكندي، كما تمت الاستعانة بالمنهجين القانوني والتأريخي كمقتربين داعمين للمنهج الاساس في تتبع التطورات السياسية والدستورية لدولة كندا.

المبحث الاول

السلطات الدستورية للنظام السياسي في دولة كندا

أعربت ديباجة قانون الإتحاد الكندي لعام ١٨٦٧م عن رغبة المقاطعات المؤسسة لكندا في أن تكون موحدة فيدراليا، وأن يكون القانون الدستوري مماثلا من حيث المبدأ لدستور المملكة المتحدة، وقد رسخ القانون العناصر الثلاث الرئيسة للتقاليد البرلمانية البريطانية في نواحي الملكية والتمثيل والمسؤولية في شكل حكومي فيدرالي

جديد، وتم إنشاء حكومة مركزية تتولى المهام الوطنية وإنشاء حكومات إقليمية للمسائل ذات الإهتمام الإقليمي وأن لاتكون حكومات المقاطعات تابعة للحكومة الوطنية وأن تكون كل منها مستقلة إلى حد كبير، كما تتخذ بعض القواعد الكندية الأكثر أهمية شكل إتفاقيات ترقى إلى مستوى القوانين الدستورية على الرغم من أنها خارج إطار المواد الدستورية المثبتة، ويحدد الدستور السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تمارسها أجهزة الدولة ويضع قيودا على تلك السلطات لكون كندا دولة إتحادية، وتعتمد كندا النظام الانتخابي ذو الاغلبية البسيطة في كل الانتخابات الوطنية في المستوى الفيدرالي والإقليمي في مستوى المقاطعات على حد سواء، ويمكن هنا التعرف أكثر على مضامين التنظيم الدستوري الكندي والمؤسسات الدستورية في كندا من خلال تقسيم هذا المبحث على ثلاث مطالب وكما يأتي:

المطلب الاول: السلطة التشريعية.

المطلب الثاني: السلطة التنفيذية.

المطلب الثالث: السلطة القضائية.

المطلب الاول

السلطة التشريعية

يحكم كندا نظام سياسي ديمقراطي برلماني بمجلسين وتحت ظل ملكية دستورية، تتكون السلطة التشريعية من ثلاث مؤسسات هي التاج(*)، ومجلس الشيوخ

(*) نص دستور كندا لعام ٢٠١١م المعدل في الباب السادس في الجزء الخاص بسلطة البرلمان في المادة (٩١) منه الخاصة بالسلطة التشريعية للبرلمان الكندي أنه "يحق للملكة قانونا، بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ ومجلس العموم، سن القوانين من أجل السلام والنظام والحكم الجيد في كندا، فيما يتعلق بجميع المسائل غير الواقعة في فئات المواضيع التي يضعها هذا القانون تحت سلطة الهيئات التشريعية للمقاطعات، ومن أجل المزيد من اليقين، لكن دون تقييد عمومية أحكام هذا القسم يعلن هنا

ومجلس النواب (العموم)، وتشكل هذه الهيئات الثلاث مصدر التشريعات الكندية، ويشكل مجلس الشيوخ ومجلس النواب كلاهما السلطة التشريعية في البلاد، وكلا المجلسين يبحثان ويناقشان مواضيع تشريع القوانين، ويمكن تفصيل ذلك بما يأتي:

اولا – مجلس النواب (العموم).

يتألف مجلس النواب (العموم) من ٣٣٨ عضو يتم إنتخابهم ويشار إليهم بإسم أعضاء البرلمان، ويكرس أعضاء البرلمان معظم وقتهم لمناقشة القوانين المقترحة والتصويت عليها كي تصبح نافذة، وكذلك تتم مناقشة القضايا الوطنية، ولديهم القدرة على دعوة الحكومة للإستفسار عن إجرائاتها، وبجانب مجلس النواب يوجد مجلس الشيوخ الذي يخلق وجوده حالة من التوازن داخل كيان السلطة التشريعية من خلال إعطاء صوت للمجموعات الممثلة تمثيلا ناقصا في مجلس النواب مثل السكان الأصليين وباقي الأقليات، وتتمثل مهمة مجلس الشيوخ الرئيسة في دراسة وتعديل أو عدم الموافقة على مشاريع القوانين التي يقرها مجلس النواب بإستثناء كيفية إنفاق الأموال أو تشريعات فرض الضرائب، ويمكن لمجلس الشيوخ إقتراح مشاريع القوانين الخاصة به، ومن خلال عمل اللجان تتم دراسة القضايا الاجتماعية والاقتصاديةالرئيسة[١]، ونظرا لإختيار أعضاء مجلس النواب بالإنتخاب فهو يعد الفرع المهيمن في البرلمان ونادرا مايعارض التاج ومجلس الشيوخ إرادته، وقد منح الدستور الكندي كل مستوى من مستويات الحكومة بعض الصلاحيات المحددة لسن القوانين وما سوى ذلك يعد من مسؤولية البرلمان الفيدرالي، وتمثل هذه السلطة الممنوحة للبرلمان الاتحادي إحدى أهم الاحكام المتعلقة بفصل السلطات[٢].

(وخلافا لكل ما يناقض ذلك في هذا القانون) بأن السلطة التشريعية للبرلمان الكندي تشمل جميع المسائل الواقعة في فئات المواضيع الواردة أدناه".

يعد الانتخاب حق للأفراد في التصـــويت لإختيار مجموعة من الاشـــخاص لتمثيلهم في إدارة الشـؤون العامة في الدولة، وهي سـلطة قانونية ذات شـرعية يمنحها المشـرع من أجل النيابة عن الافراد الذين تنطبق عليهم شـروط الانتخاب لإختيار من يسـاهم في تشـكيل السـلطة العامة والحكم، وبما أنه لايمكن إسـتيعاب برامج المرشـحين للإنتخابات بشـكل فردي، ومن أجل تحصـيل الأصـوات بوعي سـياسـي فإن إختيار المرشحين للإنتخابات العامة أحد أهم الانشطة التي تضطلع بها الاحزاب السياسية من أجل التوظيف السليم لمرشـحي الحزب في مجالات التشريع والتنفيذ وتوطيد العلاقة بين الحزب وأنصـاره[٣]، ومن الطبيعي أن تدافع الاحزاب السياسية عن المصـالح المشـتركة للمنتمين إليها من خلال جذب القطاعات الواسـعة من المجتمع، ويمكن تصـنيف النظام الحزبي في المجتمعات المتنوعة مثل كندا بحسـب طبيعة عضـويتها، إذ يمكن التمييز بين النظام الحزبي القطاعي ونظام العضـــوية المتداخل، وعادة ماتميل فئات التنوع المجتمعي لأحزاب قطاعية مرغوبة ومفضـــلة للديمقراطية التوافقية إذا تم إســتيفاء عدة شروط أهمها عدد محدود من الاحزاب وذات طبيعة معتدلة ومتماثلة في الحجم[٤]، وفي كندا تسمح قوانين الانتخابات الفيدرالية لأي حزب سياسي بالتسجيل رسميا إذا كان قادرا على التقدم بخمسـين مرشـحا على الاقل في الانتخابات التشـريعية الفيدرالية، ومن بين تلك الاحزاب على سـبيل المثال (حزب الامان الاجتماعي، والحزب الشـيوعي، والحزب الشـيوعي الماركســي اللينيني، وحزب الخضــر، وحزب الاحرار، وحزب ناخبي تحالف الحيوان والبيئة، وحزب ماريجوانا، وحزب كتلة الغرب، وحزب الاصـلاح، وحزب الشعب الوطني الاول، والحزب المسيحي)، وإلى جوار تلك الاحزاب الصـغيرة توجد قوى أخرى تؤثر في الحياة الســياســية والثقافة الكندية مثل مجموعات المصـــالح البيئية والدينية والعرقية والنسائية والزراعية والعمالة المنظمة ونخبة أصحاب الشركات التي تتمتع بنفوذ سياسي كبير عبر المساهمات في الحملات الانتخابية وإدارة الشركات التي تضم العديد

من السياسيين الكنديين السابقين الذين يدركون أهمية الحفاظ على مصالح تلك الشركات[٥]، ووفقا للنظام الانتخابي المتبع في كندا فان الفائز بأكبر عدد من الأصوات في دائرته هو المؤهل للحصول على المقعد، وبما أن النظام الحزبي تعددي بحيث يتنافس في كل دائرة إنتخابية خمس أو ست مرشحين مثلا لأحزاب متعددة فإن حصول أحد الأحزاب على نسبة الأغلبية من المرشحين في نفس الدائرة الإنتخابية يصبح أمر شبه مستحيل، ولذلك فإن الحزب الفائز بتشكيل الحكومة عادة مايفوز بأكثر من ثلث إجمالي التصويت الشعبي، الأمر الذي يتطلب التحالف مع باقي الأصوات الفائزة لتشكيل أغلبية برلمانية[٦].

ثانيا – مجلس الشيوخ.

وفقا للدستور الكندي النافذ يتألف مجلس الشيوخ من ١٠٥ عضو تبعا لتقسيم كندا لأربع مناطق هي: أونتاريو و كيبك والمقاطعات البحرية (نوفاسكوشيا ونيوبرونزويك وجزيرة الامير إدوارد) والمقاطعات الغربية (مانيتوبا وكولومبيا البريطانية وساسكاتشوان والبرتا)، ويكون تمثيل عضوية هذه المناطق الاربع بالتساوي في مجلس الشيوخ فيكون لكل منطقة ٢٤ عضو، بحيث يمثل أونتاريو وكيبك ٢٤ عضو لكل منهما، ونوفاسكوشيا ونيوبرونزويك ١٠ أعضاء لكل منهما، وجزيرة الامير إدوارد ٤ أعضاء، أما المقاطعات الغربية الاربع فيكون تمثيل كل واحدة منها بـــ٦ أعضاء، فضلا عن تمثيل مقاطعة نيوفوندلاند بـ٦ أعضاء أيضا، و٣ أعضاء للأقاليم الثلاث (نونافوت ويوكون والاراضي الشمالية الغربية) بالتساوي، وعلى الرغم من أن توزيع المقاعد في مجلس الشيوخ يقوم على مبدأ التناسب في عدد المقاعد بالنسبة للسكان إلا أنه يتم منح حقوق خاصة لبعض المقاطعات، ويتم تعيين أعضاء مجلس الشيوخ من قبل الحاكم العام بناء على توصية يقدمها رئيس الوزراء الامر الذي يثير عدد من الانتقادات في البرلمان الكندي، لذا أنشأت حكومة ترودو في العام ٢٠١٥م هيئة جديدة مستقلة وغير حزبية لتقديم المشورة لرئيس الوزراء بشأن تعيينات مجلس الشيوخ، تقدم هذه اللجنة الاستشارية

توصيات تستند إلى الجدارة لاختيار من يجب تعيينه في مجلس الشيوخ، ويتمتع أعضاء مجلس الشيوخ بإستخدام حق النقض أو إدخال تعديلات على مشاريع القوانين، وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس الشيوخ معينون مدى الحياة إلا أنه جرى التقليد باستقالة العضو عند بلوغه الـ٧٥ من العمر(٧).

بموجب تعديلات عام ٢٠٠٤م على قانون البرلمان الكندي، تمت دعوة مجلس الشيوخ لوضع تشريع (تضارب مصالح مجلس الشيوخ) بالتزامن مع إعتماد تقرير اللجنة الدائمة للقواعد والاجراءات وحقوق البرلمان التي أوصت بهذا القانون في ٢٠٠٥/٥/١٨م، ويتضمن القانون إنشاء وظيفتين تسمى الاولى (موظف الاخلاقيات) في مجلس الشيوخ يكون مسؤولا عن إدارة نظام تضارب المصالح لأعضاء مجلس الشيوخ، وتسمى الثانية (مفوض الاخلاقيات) يكون مسؤول عن تنازع أنظمة المصالح العامة والخاصة لأعضاء مجلس العموم وأصحاب المناصب العامة، ويحظر قانون تضارب المصالح على الاعضاء (الشيوخ والعموم) التصويت أو التصرف بطريقة من شأنها تعزز مصالحهم الشخصية أو مصالح الآخرين الخاصة، وهذا يتطلب الكشف عن مصالحهم الشخصية عندما يكون هناك قرار من شأنه التأثير على تلك المصالح قيد النظر، ويجب على الاعضاء وعائلاتهم إبلاغ الوظيفتين بأي سفر أو هدايا تتجاوز قيمتها الحدود المقيدة، كما يحظر على الاعضاء ملكية أي شركة أو المساهمة في ملكيتها والدخول في عقود حكومية(٨).

ثالثا – السلطة الملكية.

يتلخص الدور التشريعي للتاج والحاكم العام في أن التشريع لايدخل حيز التنفيذ إلا بعد أن يصبح قانوناً حاصلا على الموافقة الملكية، إذ أن التشريع لايسري تلقائيا بل يتم تحديد آلية البدء التي تنطبق عليه، فإذا كان التشريع لايحتوي على قيد يحدد تأريخ دخوله حيز التنفيذ فانه يدخل حيز التنفيذ في اليوم الذي يحصل فيه على الموافقة الملكية، ويمكن أن يدخل القانون حيز التنفيذ إذا صدر أمر من الحاكم العام

ينص على أن كل أو جزء من القانون يدخل حيز التنفيذ في تأريخ أو تواريخ محددة، ومن الممكن أيضا أن يستغرق القانون وقتا طويلا جدا ليتم إعلانه ساري المفعول، ومن أجل حل إشـــكالية أن بعض القوانين التي مُنحت الموافقة الملكية قبل عقود ولم يعلن الحاكم العام عن تنفيذها، تم تمرير قانون (إلغاء القوانين) في عام ٢٠١٠م الذي تضمن إلغاء أي تشريع لم يدخل حيز التنفيذ في غضون ١٠ سنوات من تلقي الموافقة الملكية عليه[٩].

المطلب الثاني

السلطة التنفيذية

تتكون السـلطة التنفيذية في النظام السـياسـي الكندي رسـميا من رئيس الوزراء والتاج البريطاني المتمثل في العاصـــمة أوتاوا من قبل الحاكم العام وفي كل مقاطعة من قبل نائب الحاكم العام، وكما هو المعمول به في بريطانيا فإن الدور الملكي الرسمي يقتصر على الوظائف الاحتفالية والرمزية.

اولا – الحاكم العام.

يتم تعيين الحاكم العامونوابه في المقاطعات من قبل التاج بعد ترشـيحهم من قبل رئيس الوزراء، ومدة منصب الحاكم العام هي ست سنوات رسميا لكن جرى العرف على جعل المدة خمس سنوات، وأول من تولى هذا المنصب هو الكندي (فينسنت ماسي) في عام ١٩٥٢م، بعد أن كان جميع الحكام العامون من جنسـية بريطانية، بعدها تناوب الحكام العامون الكنديون بين الفرانكوفون والانكلوفون[١٠]، وتشـــغل هذا المنصـــب حاليا الدبلوماسـية السـابقة والمدافعة عن حقوق السـكان الاصـليين (ماري سـيمون) منذ عام ٢٠٢١م، حيث حددت أولويات واجباتها بالمصـالحة والصـحة العقلية والبيئة والشـباب والتنوع والشـمول[١١]، ووفقا للدسـتور الكندي لعام ٢٠١١م المعدل يتشـكل مجلس التاج

الخاص للملك في كندا، وهو بمثابة الهيئة الاستشارية لرئيس الدولة (الحاكم العام)، ويتم ترشيح أعضاءه من قبل رئيس الوزراء ويضم وزراء حاليين وسابقين فضلا عن شخصيات أخرى ذات نفوذ سياسي، ولمجلس التاج صفة رمزية لأغراض إحتفالية إذ نادرا مايجتمع هذا المجلس لممارسة وظائف سياسية محددة يتم توجيهها من قبل مجلس الوزراء(١٢)، ومع أن القانون الدستوري النافذ في كندا لم يتطرق صراحة لمنصب رئيس الوزراء أو مجلس الوزراء إلا أن لهما الدور الأكثر أهمية في إدارة الحكومة، ويتم تشكيل السلطة التنفيذية من قبل الحزب السياسي الذي يحظى بدعم مجلس العموم ويكون زعيم ذلك الحزب هو رئيس الوزراء وإذا لم يحظى أي حزب بأغلبية مقاعد البرلمان يتم تشكيل السلطة التنفيذية من قبل الحزب الذي يملك أكبر عدد من المقاعد طالما أن الحكومة يمكنها الاحتفاظ بالسلطة من خلال دعم الكتل والاحزاب الاخرى، وإذا فقدت الحكومة دعم مجلس النواب يتم إستبدالها أو حل البرلمان والدعوة لإجراء إنتخابات، ولم تصبح الحكومات الإئتلافية حقيقة واقعة في كندا حتى عام ١٩٢١م عندما تعطل نظام الحزبين التقليدي مابين المحافظين والليبراليين، بعدها تباينت قوة الاحزاب الصاعدة في قدرتها على تشكيل الحكومات اللاإئتلافية(١٣).

إن إحدى أهم القضايا التي ينظر إليها على أنها تحدٍ دستوري كبير هي طريقة إختيار منصب الحاكم العام وصلاحياته كرئيس للدولة، فالحاكم العام يتم تعيينه بالفعل من قبل رئيس الوزراء وهذا يعني غياب الشرعية الديمقراطية بسبب التعيين وليس الانتخاب، والحاكم العام يتبع دائما نصيحة رئيس الوزراء بما يؤدي إلى مايعتبره البعض إساءة إستخدام سلطات وصلاحيات هذا المنصب لصالح الحكومة، لذلك يتم السعي إلى فرض قيود دستورية واضحة على موارد (إستغلال) الحكومة لتلك الصلاحيات، والتحدي الآخر يتعلق بحقيقة أن الحاكم العام هو صاحب السلطة الحقيقية، ويشكل إنعكاس

للنظام الملكي نفسه الذي يصفه البعض بأنه لايمثل الشعب بالكامل، كما أن الموقف من مجلس الشيوخ سلبي هو الآخر كونه يفتقر إلى الشرعية الانتخابية، ومايلفت الانتباه إفتقار مجلس الشيوخ للمسائلة ويؤيد الكثيرون جعله هيئة منتخبة وغالبا مايقترن هذا التأييد بانتخاب عدد متساوٍ من أعضاء مجلس الشيوخ من كل مقاطعة بحسب الكثافة السكانية لمقاربة وزن المقاطعتين الاكثر كثافة سكانية وهما أونتاريو وكيبك(١٤).

ثانيا – رئيس الوزراء.

يتم تكليف رئيس الوزراء بوصفه الجناح الآخر للسلطة التنفيذية بتشكيل حكومته من قبل الحاكم العام، ويكون التكليف في العادة لممثل الكتلة الاكبر في مجلس العموم، ويختار رئيس الوزراء عددا من الوزراء يكونون في الغالب من بين أعضاء مجلسي العموم والشيوخ، لضمان تمثيل جميع مقاطعات وأقاليم البلاد، ثم تؤدي الوزارة القسم الدستوري بعد حصولها على ثقة مجلس العموم بأغلبية الاصوات، وفي حالة عدم وجود أي حزب يشغل أغلبية مقاعد مجلس العموم يلجأ أعضاء المجلس إلى تشكيل حكومة إئتلافية من قبل الحزب الذي يمتلك أكبر عدد من المقاعد في مجلس العموم طالما تمكنت الحكومة التشكيلية من الحفاظ على السلطة من خلال حصولها على دعم الاحزاب الاخرى، ويتم إستبدال الحكومة عندما تفقد ثقة مجلس العموم أو أن يتم حل مجلس العموم والدعوة لإجراء إنتخابات جديدة، ومن الناحية الوظيفية تعمل الحكومة عبر مجلس الوزراء الذي يركز في جلساته الاعتيادية على أعمال السياسات العامة أكثر من التركيز على القضايا الاخرى(١٥)، ويستعين على ذلك بمجالس ولجان فرعية يشكلها هو، أهمها مجلس الخزانة الذي يشرف على نفقات أموال الدولة في كل وزارة وهيئة، ومجلس الوزراء الداخلي الذي يتكفل بمهام ترتيب الاولويات والتخطيط ويعمل كلجنة تحدد الاتجاهات الاستراتيجية للحكومة والتدقيق والموافقة على تعيينات المناصب

الرئيسة، والمصادقة على عضوية اللجان الوزارية وتشمل (الخارجية والامن، وأمن الطاقة، والبيئة، والتنمية طويلة الاجل، والنمو الاقتصادي، والشؤون الاجتماعية، والعمليات)، ويرأس كل لجنة وزير تتوافق وزارته مع عمل اللجنة[١٦].

المطلب الثالث

السلطة القضائية

إكتسبت كندا فكرة سيادة حكم القانون من التجربة البريطانية، ففي كل مقاطعة يوجد نظام قضائي وفق الطراز البريطاني المتدرج من المحكمة القضائية الصغرى إلى المحكمة القضائية العليا ومحكمة الاستئناف، ويعين كل القضاة باستثناء قضاة المحاكم الصغرى بواسطة السلطة الاتحادية، وعلى المستوى الاتحادي توجد محكمة كندا العليا ومحكمة كندا المالية التي تباشر القضايا المالية والتجارية المتعلقة بالتاج ولاتنظر فيها المحاكم الاقليمية، أما المحكمة الاتحادية العليا فتقوم بالنظر في الاستئناف المقدم ضد احكام المحاكم العليا في المقاطعات في القضايا ذات الاختصاص المدني والجنائي، واصبحت هذه المحكمة على رأس القضاء الكندي بعد إلغاء حق الاستئناف بالنسبة للجنة القضائية للمجلس الخاص البريطاني، وصار للمحكمة الاتحادية العليا سلطة تفوق أي محكمة بريطانية حيث يطلب منها أن تقرر ما إذا كان أي قانون إتحادي أو إقليمي يتفق أو لايتفق مع الدستور، وفي بعض الحالات يطلب منها الرأي في دستورية التشريعات التي في طور المصادقة عليها، أما المحاكم العليا في المقاطعات فيمكنها النظر في مدى مطابقة التشريع الاقليمي لدستور المقاطعة[١٧].

تتشكل السطة القضائية في كندا من المحكمة الفيدرالية الكندية (المحكمة العليا)، ومحكمة الاستئناف الاتحادية (محكمة الاستئناف)، ومحاكم المقاطعات (محاكم العدل)، وبموجب الدستور يتم تقسيم السلطة القضائية في كندا بين الحكومة الفيدرالية وحكومات

المقاطعات العشر، وتمنح المقاطعات الولاية القضائية لتحقيق العدالة في المقاطعة، كما يتم تنظيم المحاكم في كندا من خلال أربع مستويات، أعلاها المحكمة العليا وتعمل كمحكمة إستئناف عامة لكندا وتشكل الملاذ الاخير للتقاضي بين الاطراف، لذا فهي أكبر من أن تكون محكمة عليا فيدرالية فحسب، والمستوى التالي هي محكمة الاستئناف الاتحادية وتكون مسئولة عن محاكم الاستئناف للأقاليم الفيدرالية الثلاث في كندا (يوكون ونونافوت والاراضي الشمالية الغربية)، أما المستوى الادنى فهي المحاكم العامة الاقليمية ومحاكم الضرائب، وفي المستوى الاخير توجد محاكم المقاطعات التي بدورها تتفرع إلى أقسام مختلفة بواجبات محددة وفقا لموضوع إختصاص كل منها، ومنها على سبيل المثال قسم المرور وقسم المطالبات الصغيرة وقسم الاسرة والقسم الجنائي[١٨]، ويتم إختيار جميع أعضاء السلطة القضائية في كندا تبعا للتخصص القانوني إذ يتم تعيين القضاة من قبل الحكومة الفيدرالية (من قبل الحاكم العام باقتراح من رئيس الوزراء) باستثناء أولئك الموجودين في محاكم الاقاليم، حيث يتم تعيينهم من خلال نقابة المحامين بشرط إستمرار عملهم في المحاكم مدة لاتقل عن عشر سنوات، ويخضع جميع القضاة في كندا للتقاعد الالزامي عدا في بعض الحالات التي حدد فيها الدستور سن التقاعد عند ٧٥ سنة[١٩].

لقد تطورت المحكمة العليا في كندا من مؤسسة ثانوية مستترة نسبيا إلى واحدة من أهم الهيئات الحاكمة في البلاد، وجاء تطورها لنواحي عدة فقد خضعت وشكلت في بداية الامر من قبل قوى سياسية خارجية إلى حد كبير، ثم تم دفع مركز القضاء ودور القضاة البارز إلى مواقع الصدارة في هيكل النظام السياسي العام لكندا، كما عززت قرارات القضاة من جانبهم دور المحكمة كسلطة قضائية مستقلة بمؤازرة السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد أسهمت التفضيلات السياسية في حل الخلافات وجعلها جزء

من التركيبة المعقدة التي يتم من خلالها إتخاذ القرارات، وخففت تلك الاســـهامات من ضـــغط مجموعة المباديء والقواعد القانونية التي تحتكم بها المحكمة عند البت في مســـألة ما، وكذلك أولت الطبيعة القضـــائية للمحكمة العليا قدرا كبيرا من الاهتمام بشرعيتها والدور المناسب الذي تؤديه كمؤسسة راعية للميثاق الكندي للحقوق والحريات خصوصا عندما يتخذ بعض القضاة سبيلا للتعبير عن الحياد ودورهم الحاكم في قضايا تتعلق بمراعاة الفروع التشـــريعية أو التنفيذية للحكومة ربما تتجاهلها أدبيات الســـلوك القضـــائي التقليدي في حالات كثيرة، والعنصـــر الآخر الذي ســـاهم في تطور المحكمة العليا لكندا والمتزامن مع نوع العدالة المقدمة هو الموازنة نســـبيا بين الجنســـين ووجود عدد كبير من القضـــاة ذوي الخلفيات الاكاديمية وليس من القضـــاة ذوي الممارســـة القانونية البحتة، وغالبا مايقال أن هذه الخصـــائص لها تأثير هام على إسـلوب القضـــاة ونهجهم في إتخاذ القرارات(٢٠)

المبحث الثاني

خصائص النظام السياسي في دولة كندا

يتمظهر النظام السـياسـي وإدارة الدولة في كندا بوضـوح من خلال خصـائص وسـمات يمكن التعبير عنها بأنها أصـبحت لصـيقة بالدولة الكندية، فالحكومة التوافقية في كندا تكون هي البديل الحاضـر دائماً للخروج من أزمة تشـكيل حكومة الأغلبية وفق المسار الديمقراطي الطبيعي، ويتم اللجوء إلى الديمقراطية التوافقية للحيلولة دون تهميش دور الأقليات في مشـاركتهم السـلطة وإتخاذ القرارات خصـوصـا في المجتمعات التعددية ذات التنوع المجتمعي الذي يســـعى فيه كل نوع إلى التمســـك بلغته وثقافته وأفكاره، أما التوســـع في توزيع الســـلطات ولأبعد مدى بين الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات شـكل هو الآخر ملمحا كنديا خالصـا، حيث حدد الدسـتور الكندي في المادة (٩٢) منه

مجموعة واسعة من الإختصاصات تمارسها المقاطعات وفق تشريعات تختص بها كل مقاطعة، فضلا عن إختصاصات أخرى مشتركة تكون أولوية البت النهائي فيها من قبل الحكومة الإتحادية، كما تمثل الفيدرالية اللاتماثلية أساساً إلتزمته كندا للتعبير عن الإعتراف الدستوري بخصوصية مقاطعة كيبك ذات الغالبية الفرنسية وكونها متميزة تأريخيا وثقافيا ولغويا عن باقي المقاطعات، وبالتالي فإن مسألة الحكم الذاتي بالنسبة لمعظم الناطقين بالفرنسية في مقاطعة كيبك لايمكن فصلها عن القضية المتعلقة بقدرة الفيدرالية اللاتماثلية في كندا على إستيعاب ميزة كيبك عن باقي المقاطعات ومنحها معاملة مختلفة، ولذلك كان لابد من التفصيل أكثر في هذه الخصائص الثلاث عبر ثلاث مطالب إنطوى عليها هذا المبحث وكما يأتي:

المطلب الاول: الديمقراطية التوافقية.

المطلب الثاني: التوسع في توزيع الإختصاصات بين الحكومة الإتحادية والمقاطعات.

المطلب الثالث: الفيدرالية اللاتماثلية.

المطلب الاول

الديمقراطية التوافقية

تستقي التوافقية مفهومها من مبدأ إتفاق مجموعة من السياسيين الذين يمثلون الفئات المتعددة في المجتمع على إدارة الدولة عبر توافقهم حول مجمل القضايا التي تتعلق بشؤون الدولة لاسيما السياسية منها، وتكثر تطبيقاتها في المجتمعات التي تعاني مشكلات تعقيد تركيبتها المتنوعة، لذا عدت الديمقراطية التوافقية بأنها إحدى

إستراتيجيات إدارة النزاعات من خلال الوفاق والتعاون، بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية[٢١].

اولا – اسباب اللجوء الى الديمقراطية التوافقية.

شهد النظام السياسي الكندي حالة من عدم الاستقرار البنيوي للسلطتين التشريعية والتنفيذية خصوصا منذ إقرار الدستور عام ١٨٦٧م وإلى وقت قريب، فمجلس العموم لم يكمل مدته النيابية كاملة إلا أربع مرات، على الرغم من تشكل (٤٢) مجلس نيابي، ويعود السبب إلى ذلك عدم وجود حكومات إئتلافية تمثل الاغلبية في مجلس العموم، فمنذ العام ١٩٢١م ظهرت مسألة تشكيل حكومة الاقلية التي يمثل جزء منها الحزب الحاصل على أكثر المقاعد في مجلس العموم، لكن هذه الاغلبية لم تكن تعين الحزب على تشكيل الحكومة والثبات بمواجهة الاحزاب الاخرى في مجلس العموم، خصوصا وأن سريان القرارات لاتتطلب إلا أغلبية بسيطة، وبقيت الحكومات في الغالب عرضة للمسائلة والاستجواب باستمرار، وقبال ذلك فإن الحزب المشكل لحكومة الاقلية حينما يطرح سحب الثقة من حكومته يلجأ غالبا إلى حل المجلس، وهكذا تتضح طبيعة عدم إستقرار عمر السلطتين التشريعية والتنفيذية في كندا[٢٢].

أما في إنتخابات العام ٢٠١٩م وعلى الرغم من تصدر الحزب الليبرالي نتائج الانتخابات إلا أنه لم يستطع الحصول على الاغلبية المطلقة المطلوبة (١٧٠) صوت التي تؤهله لتشكيل حكومة أغلبية، بل إضطر إلى تشكيل حكومة أقلية بالتحالف مع حزب أصغر يميل إلى اليسار وذلك للحصول على أكثرية في مجلس العموم، وكان على جاستن ترودو (رئيس الحزب الأكبر) الاعتماد على الحزب الديمقراطي الجديد لتمرير تشريعاته الرئيسة، نظرا لتوافق سياسات الحزبين في قضيتي تغيير المناخ

والرعاية الصحية، مقابل مطالب لم تكن بسيطة بالنسبة للبراليين، على غرار تعديل قانون الانتخابات الذي إنطوى على سلبيات بالنسبة للاحزاب الصغيرة أو إنتهاج سياسة مناخ أكثر تشددا، وكان لكتلة كيبك دور كبير في التأثير في الساحة السياسية الكندية خصوصا مع وجود تعارض بين موقف الكتلة والليبراليين بخصوص مشروع مد أنابيب النفط (ترانس ماونتن) لنقل النفط من ألبيرتا إلى ساحل البلاد على المحيط الهادئ الذي يدعمه ترودو، كما أن موقع الحزب الديمقراطي الجديد على الخريطة الحزبية مكنه من لعب دور مؤثر في حكومة ترودو بشكل كبير على الرغم من خسارته لعدد كبير من المقاعد في الانتخابات التي سبقتها، بحيث ترجم خسارة تلك المقاعدإلى مجرد خسارة عددية فقط دون إضعاف لدوره السياسي داخل المجلس، على عكس ماحصل للحزب الليبرالي، بينما زادت قوة حزبي المحافظين وإنفصاليي كيبك بعد نجاحهما في توسيع قاعدتهما الشعبية المؤيدة لهما على حساب الحزبين الليبرالي والديمقراطي الجديد، وبذلك أصبح حزب ترودو هو المتضرر الاكبر من نتائج تلك الانتخابات رغم تصدره النتائج[٢٣].

يذهب بعض الباحثين إلى أن الديمقراطية التوافقية في كندا هي النتيجة الطبيعية للنظام الانتخابي الحالي، فهو نظام ينتج عدم إمتلاك حزب سياسي واحد أغلبية حقيقية لمقاعد البرلمان وبالتالي فقدانه القدرة على تشكيل الحكومة لوحده وتنفيذ برنامجه الانتتخابي، وأنه يزيد من إحتمالية لجوء الحزب الفائز إلى أحزاب أخرى للعمل معاً على تمرير التشريعات، فلاينبغي أن يكون هدف النظام الانتخابي إيجاد حكومة أقليات سياسية، وأيضا هو نظام لايعكس الواقع الحقيقي لعدد المقاعد التي يجب أن يشغلها الحزب في البرلمان بالمقارنة مع نسبة الاصوات التي يحصل عليها الحزب في جميع أنحاء البلاد[٢٤]، ويركز على فرض حق التصويت على المرشح المحلي وفي ذلك سلب لحرية

ورغبة الناخب في الاختيار مابين المرشح المحلي ومرشح آخر في عموم كندا، فضلا عن ضعف التمثيل النسبي للمرشحين المستقلين، كما أن وسائل الاعلام لاتسعى لتثقيف الناخبين بصورة سليمة، فهي تركز على الفائز في الخارطة الانتخابية الواسعة وتهمل الكيفية التي يصوت بها الناخبين، فمثلا لاتتم إثارة أن أحد المرشحين قد تمكن من الفوز لأن المصوتين له متمركزين في إحدى الدوائر الانتخابية، بينما لم يفز مرشح آخر حصل على أصوات أكثر من الأول لكنها أصوات توزعت على دوائر إنتخابية متفرقة جغرافياً[٢٥].

ثانيا – علاقة الدولة الاتحادية بالديمقراطية التوافقية.

غالبا ماتقتضي الفيدرالية وجود الديمقراطية التوافقية خصوصا مع نشوء الاتحاد الفيدرالي، وهذا لايمنع وجود الديمقراطية التوافقية في دولة موحدة تتخذ من الحكومة التوافقية سبيلا لتحقيق الاستقرار السياسي ونبذ محاولات إستئثار جهة معينة بالقرارات الحكومية، والتغلب على الانقسامات الثقافية في المجتمع[٢٦]، ويمكن تبني الديمقراطية التوافقية كإتفاق سياسي لعبور مرحلة إنسداد سياسي عصيب، ثم اللجوء إلى ديمقراطية الاغلبية كلما كانت الظروف مناسبة، بعكس الفيدرالية التي تلازم الكيان القانوني للدولة الاتحادية، ويمكن توضيح العلاقة مابين الديمقراطية التوافقية والفيدرالية كما يأتي[٢٧]:

١ – يتواجدان معا في إطار منظومة قيم ديمقراطية شاملة تعمل كقاسم مشترك لنجاح تطبيقهما في الدولة الفيدرالية.

٢ – تتخذ النخبة السياسية دور هام جدا في توظيف إيجابياتهما في النواحي السياسية بالنسبة للحكومة التوافقية واللامركزية بالنسبة للوحدات الفيدرالية.

٣ – يسعى كلاهما لتعزيز وحدة المجتمع ومنع تفككه والحفاظ عليه من منزلقات إنعدام الثقة والصراع والنزاع.

٤ – التوازن عند إستعمال آليات كلٍ منهما وضمان عدم إختلال ذلك التوازن بسبب إختلاف حدود مكونات كل وحدة إقليمية.

٥ – ينطوي كلاهما على عناصر تناهض المركزية والاستبداد والانفراد بالسلطة.

لجأت كندا إلى الحكومات التوافقية كترتيب مؤسسي صعب، في وقت كان فيه تنظيم الهندسة السياسية في الدولة يراعي وجود مجموعتين منفصلتين إقليميا ويجب عليهما التعايش داخل دولة واحدة، وهكذا صار الاتحاد الفيدرالي الكندي يحوي أغلبية وأقلية، ويشير إنعدام الثقة المتبادل إلى أن المجتمعات يجب أن تنظر بعناية وإهتمام إلى الحد الاقصى من إنتقال السلطة أو الحكم الذاتي لكل مجموعة[٢٨]، ومع ذلك فإن الحقيقة الحتمية التي لايمكن تجاوزها تتمثل في بقاء بعض الوظائف الهامة في يد الحكومة المركزية وهذا يجتذب المجموعتين إلى النظر في تشكيل حكومة توافقية، بوصفها شكل من أشكال تقاسم السلطة حيث تكون موافقة أغلبية ممثلي كل مجتمع ضروريا لبعض القرارات الرئيسة المحددة، وتوضح الحالة الكندية صعوبات التفاوض بشأن الترتيبات التوافقية بين مجموعات الاغلبية والاقلية[٢٩]، على الرغم من أن الديمقراطية التوافقية تعد صيغة من صيغ الممارسة الديمقراطية التي تجري على أساس التوافق بين المكونات الإجتماعية الموجودة في الدولة، أي اللجوء إلى المزاوجة بين الديمقراطية والتوافقية بوصفها الحل الأنسب لإشراك جميع مكونات المجتمع في السلطة ودعم الإستقرار السياسي[٣٠]، ومن المنطقي أن يرتبط الجانب المؤسسي بديمقراطية الاغلبية من جهة وبالترتيبات التوافقية كأطر مؤسسية تحفظ حقوق الاقلية من جهة

أخرى، وبالنسبة للمجتمعات المنقسمة فيما يتصل بالإطار المعياري للتمثيل السياسي، فإن التوقعات المفترضة لإنموذج الديمقراطية التوافقية المتعلق بتأثير صيغة المشاركة العرقية أو الاثنية أو غيرهما تبقى متباينة مادام المجتمع ينطوي على أغلبية وأقلية[٣١].

المطلب الثاني

التوسع في توزيع الإختصاصات بين الحكومة الإتحادية والمقاطعات

يتبلور الإهتمام بتوزيع الإختصاصات كونها المبدأ الكامن وراء الإستقرار والتعايش السلمي بين الفئات الاجتماعية المتنوعة داخل الدولة، وهذا مايبرر الاخذ بترتيبات تقاسم السلطة وتوزيع الصلاحيات التي تصنف كذلك على أنها توافق في قضايا غير سياسية ربما تثير وبشدة نزاعات داخلية تنشأ بسبب التوزيع غير المتكافيء للموارد بين فئات المجتمع أو بين الأقاليم، أو سببا لسعي مجموعة عرقية أو دينية أو غيرهما الهيمنة على مجتمعات أخرى أو إستبعاد بعض الجماعات أو إنكار ثقافة أو لغة لفئة إجتماعية محددة[٣٢].

اولا – معايير توزيع الاختصاصات في الفيدرالية الكندية.

لايوجد معيار محدد وثابت لنوع وحجم الاختصاصات الموزعة مابين المركز وأقاليم الدولة الاتحادية، لذلك نجد أن تحديد الاختصاصات وسلطات الاقاليم تعد من القضايا الدستورية الهامة لما يشكله من تأثير في وحدة الدولة والمحافظة عليها عبر إحتواء الاقاليم بمنحها المشاركة بادارة الدولة[٣٣]، إلا أن حجم ومدى الاختصاصات الممنوحة للأقاليم تتأثر بطريقة تشكيل الاتحاد الفيدرالي ومستوى التجانس في التركيبة المكونة للإتحاد، فكلما إزدادت درجة التجانس المجتمعي إزدادت معها السلطات

والصـــلاحيات التي يحتفظ بها المركز لنفســـه، وكلما إزدادت درجات التنوع المجتمعي والاختلاف بين المكونات الاجتماعية زادت معها مطالبات الاقاليم بمنحها ســـلطات أكثر، وفي العموم يبقى موضـــوع توزيع الاحتصـــاصـــات في الدولة الاتحادية متباين وخاضـع للبنى السـياسـية والاجتماعية التي أوجدت دولة الاتحاد الفيدرالي[٣٤]، ولايخفى تأثير ضـغوط التنوع المجتمعي في عمليات صـنع السـياسـات المرسـومة وفق جدول أعمال وتصـــميم بدائل للتعامل مع معوقات مســـار المجتمع، إذ لايتم تحديد النهج المعرفي لأي سـياسـة تطويرية من دون تحديد المفهوم الشـامل الذي يجمع بين ثلاثية الدولة والموارد المتاحة وجداول الاعمال، وثلاثية النشـــاط والفاعلية والنتائج، وهذه دورة حياة أي سياسة تهدف إلى الحصـول على مخرجات تلبي طموحات واضـعي السياسة نفسها[٣٥].

إعتمدت كندا لائحة دسـتورية تضـمنت وظائف الحكومة الفيدرالية وسـلطاتها ولائحة وظائف حكومات المقاطعات وســـلطاتها، فضـــلا عن تمتع الحكومة الفيدرالية بالسـلطات المتبقية مايعني أن أي مسـألة غير محددة في الدسـتور تصـبح مسـؤولية فيدرالية، وبالمقابل ناط الدستور الكندي إختصـاصـات واسعة بالمقاطعات[٣٦]، وقد أدت الممارسـات السـياسـية العملية في كندا إلى توسـيع مسـاحة تأثير النص الدسـتوري في المسـتوى الافقي وجعله مرن وتقليص التأثير العمودي الجامد بحيث تم توجيه الدسـتور بإرادة سياسية واعية تنسجم والظروف المحيطة بالعلاقة مابين المركز والمقاطعات[٣٧]، وقد تميز القانون الدسـتوري الكندي لعام ١٨٦٧م بوجود سـلطات مركزية قوية بما فيها بعض السـلطات التي مكّنت الحكومة المركزية من تخطي مشـكلات الاتحاد، فقد حدد القانون ثلاث أقسـام في توزيع الصـلاحيات إذ جعل القسـم الأول من إختصـاص الهيئة التشـريعية الفيدرالية (مجلســي الشـيوخ والعموم)، والقسـم الثاني من إختصـاص الهيئة

التشريعية الاقليمية (برلمان المقاطعة)، والقسم الأخير إختصاصات متلازمة (مشتركة) جعل قرار البت النهائي فيها بيد السلطة الاتحادية[٣٨]، وبعبارة أخرى فإن كل الإختصاصات من حيث المبدأ هي مسائل فيدرالية مالم تُعلن صراحة أنها إختصاص إقليمي، ومع الاعتراف بالنزعة الاقليمية شكلت كندا إنموذجاً لشكل إتحاد فيدرالي لامركزي على الصعيدين التشريعي والاداري، من خلال إعتراف القانون نفسه بالطابع الخاص لمقاطعة كيبك عبر إدراج بعض الإعتراف بوجود لاتماثل في الاحكام المتعلقة باللغة والتعليم والقانون المدني، ووفق القانون نفسه تم توزيع السلطات والصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والمقاطعات[٣٩].

وفي جانب توزيع إختصاصات الحكومات المحلية في المقاطعات وضعت المادة ٩٢ من قانون الدستور الكندي النافذ مؤسسات الحكم المحلي والمؤسسات البلدية تحت رعاية حكومات المقاطعات بالكامل ومنها تحديد مصادر الدخل البلدية، لذلك يشار غالباً إلى الحكومات البلدية في المقاطعات الكندية بأنها (مخلوقات المقاطعات) أي الهيئات التي أنشأتها حكومات المقاطعات للوفاء بالمسئوليات الموكلة إليها، وهذا يضع البلديات في موقف حرج مابين تكليفات الحكومات المحلية بوصفها موكلة من قبل المقاطعات لتحقيق غاياتها، وبين كونها حكومات منتخبة تتحمل مسؤولية ديمقراطية لتحقيق أهداف ناخبيها، وهذا الصراع بين الادوار البلدية كإختصاصات إقليمية والدور الخدمي المجتمعي يعم كل الحكومات البلدية في كندا، وضمن الإطار الدستوري نفسه تم تحديد أدوار الحكومات المحلية بالتفصيل من خلال القوانين الإقليمية ولكل مقاطعة تشريعاتها الخاصة التي تحدد مكانة وصلاحيات ومسئوليات الحكومات المحلية داخل أراضيها وعلى هذا الأساس تختلف طبيعة الحكومات المحلية في كندا إختلافا كبيرا من

مقاطعة إلى أخرى، فضــلا عن ذلك توجد مواثيق لعدد من المدن تتمكن بواسـطتها من تجاوز الاحكام البلدية العامة بما يسمح لها أداء دورها بشكل أكثر إيجابية[٤٠].

ثانيا – ابعاد توزيع الاختصاصات في الفيدرالية الكندية.

يتميز توزيع السلطات في كندا بين المستويات الحكومية بالوضوح التام، فبسبب عدم توافر أي أحكام خارج إطار الدســتور يتأكد عودة كل الســلطات التي لم يوزعها الدســتور إلى ســلطة الحكومة الفيدرالية بموجب ســلطة (الســلام والنظام والحكومة الصالحة)، وهكذا تصبح الحكومة الفيدرالية في كندا مآلاً للسلطات المتبقية، بما يضمن عدم بقاء منطقة صلاحيات خارج نطاق صلاحية أحد مستويي الحكومة في الدولة، فقد تم تقسيم الاختصـاصـات في كندا وفقاً لكل قطاع وبحسـب السـلطة الموكلة بإدارة كل مجموعة إختصــاصــات، وتوزعت الاختصــاصــات مابين الســلطة الفيدرالية وســلطة المقاطعات وأخرى إشـتركت فيها السـلطتين مع إعطاء الأولوية لقرار السـلطة الفيدرالية، فتمثلت أهم إختصــاصــات الســلطة الفيدرالية في (الشــؤون الخارجية والدفاع وادارة المطارات والمرافيء والنقد والمسكوكات) وإختصاصات غيرها تضمنتها المادة (٩١) من الدسـتور النافذ، وتمثلت إختصـاصـات سـلطة المقاطعات في (الاطفاء والانقاذ والعدالة الجنائية والتعليم الابتدائي والثانوي والمهني والجامعي ورعاية الاســرة والضــمان الاجتماعي والرعاية الاولية وانشــاء الطرق الحضــرية وتوليد الكهرباء وتنظيم الســكن وتخطيط المدن وشؤون المياه والصرف الصحي) وإختصاصت أخرى تضمنتها المادة (٩٢) من الدستور الكندي النافذ، أما الاختصاصات المشتركة فقد تمثلت في (شؤون الشرطة والعدالة المدنية وتنظيم الانتخابات والمكتبات العامة والمتاحف والصحة العامة والمستشفيات وانشاء الطرق الرئيسة والحماية البيئية وحماية المستهلك والزراعة والغابات وصيد الاسماك وقضايا التجارة والصناعة والشؤون السياحية و...غيرها)[٤١].

لقد أشارت المادة (١٢٢) من الدستور إلى بقاء قوانين الرسوموالكماركفي كل مقاطعة نافذة المفعول بجانب خضوعها لنصوص الدستور حتى يصدر البرلمان الكندي تشريعات تعديلها، ولذلك تتمتع المقاطعات الكندية بسلطة تشريعية واسعة في قضايا التجارة والنقل والاتصالات والضرائب، غير أن الصعوبات التي قد تنشأ في هذا المجال هي في التفسير القانوني لجزئيات تلك الاختصاصات إذا ماتمت مقارنتها باختصاصات الحكومة الاتحادية في أوتاوا، ويبين الدستور الكندي والتجارب القضائية التي تمت تحت ظله حجم الصعوبات الناشئة من تخصيص بنود طويلة وحزمة من الإختصاصات الحصرية لكل من الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات، ويبدو أن تنظيم مشاركة السلطة الاتحادية وسلطات المقاطعات في إختصاصات محددة مثل إختصاصات شؤون الزراعة والهجرة قد سهل تنظيم إدارتهما في كندا، إلا أنه ترك للسلطة الاتحادية يد السيطرة عليهما إلى الحد الذي قد يمس تأمين أقوى حماية لإختصاصات المقاطعات المصانة دستورياً(٤٢).

تعد سمة التوازن والتكامل بين المستويات الفيدرالية في النواحي الاقتصادية واحدة من أهم مميزات التنظيم المالي الاتحادي، ولعله تظهر سمة التوازن من خلال ماتلعبه السلطات الاتحادية من تأثير في النشاطات الاقتصادية باستخدام أدوات السياسة المالية (الموازنة العامة، والنفقات، والايرادات، والمنح المالية) لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة لعموم الدولة الاتحادية وتجنب الازمات المالية والاختلالات الاقتصادية، أما سمة التكامل فتظهر من خلال الاعانات والتحويلات المالية والقروض التي تقدمها السلطات الاتحادية لمستويات الحكم المختلفة، أي بين الحكومة الاتحادية والاقاليم أو فيما بين الاقاليم مع بعضها البعض، وقد جعلت كندا عمليات الانفاق

والتحصـــيل مســـألة لامركزية من أجل تلافي عجز الموازنة الوطنية والترويج للتمو الاقتصادي وتحسين كفاية القطاع العام في مستوى المقاطعات(٤٣).

يحكم الدستور الكندي ملكية الموارد الطبيعية ويحدد سلطات الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات حول زيادة الايرادات، وتكون الموارد الطبيعية في العادة مثل (النفط، والغاز، والمعادن، والغابات) ملكا لحكومة المقاطعة، وهكذا فإن كل الاموال التي تتدفق إلى المقاطعة تستحصل من ملكية تلك الموارد ومن رسوم التراخيص ومن عوائد بيع الحق في التنقيب عن الموارد أو إستخراجها أو تطويرها، وللحكومة الإتحادية فوائد ضريبية بنسبة ١٤٪ من عوائد الاستخراج ومثلها من واردات البيع، وتعود مكامن النفط والغاز الموجودة في المياه الاقليمية لكندا أو في مناطق الشـــمال إلى الحكومة الاتحادية، ومع مرور الوقت أبرمت الحكومة الاتحادية إتفاقيات مع المقاطعات المجاورة تخص حقول النفط والغاز البحرية، ومع حكومات الاقاليم في حالة النفط والغاز في الشمال، حيث تستلم المقاطعات والاقاليم المجاورة رسوم التراخيص ومدفوعات الاراضي كما لو كانت تمتلك هذه الموارد، فالعديد من المقاطعات لاســـيما ألبرتا وكولومبيا البريطانية وساسكاتشوان تحصل على عائدات كبيرة من ملكيتها لعوائد النفط والغاز الواقعة ضمن نطاق سلطتها، وتستلم مقاطعة نيوفوندلاند عوائد كبيرة من النفط الموجود في المياه العميقة للمقاطعة، ومع ذلك وضـــعت الحكومة الاتحادية في كندا عدة برامج لتحويل الاموال إلى المقاطعات بسبب قدرتها على جمع إيرادات أكبر ولتباين مدخولات تلك المقاطعات، ويتم التحويل في إطار برامج (التكافؤ والمســـاواة، وكندا للتحويل الصحي، وكندا للتحويل الاجتماعي)، وتستهدف الحكومة الاتحادية من تلك التحويلات المالية المقاطعات الاقل مورداً، وهي المقاطعات غير القادرة على توفير الخدمات لسكانها بموازاة الضرائب التي تفرضها عليهم(٤٤).

المطلب الثالث

الفيدرالية اللاتماثلية

إتخذت كندا نهجاً إحترازيا في تبنيها فيدرالية غير متكافئة عند توزيع الإختصاصات، وهي بذلك أجابت عن تساؤل إهتمام الممارسة الفيدرالية حول أي مستوى حكومي له الأفضلية في تولي الإختصاصات، وماهي القيمة العملية والنتائج المرجوة لفرض مستوى متكافيء من الإختصاصات لجميع الوحدات الإقليمية على حدٍ سواء، وإذ إنتهجت كندا مبدأ اللاتماثل في توزيع الإختصاصات فإنها سعت إلى تبني فيدرالية ديناميكية غير متصلبة، فليس بالضرورة أن تكون الفيدرالية منافسة وصراع بين مركز الإتحاد الفيدرالي والوحدات الفيدرالية ولاتحتاج أن تكون اللعبة بينهما محصلتها صفر، وبالتالي نهاية العلاقة بين الطرفين مايشكل تهديدا للإتحاد بالكامل، فالحيطة والإحتراز هما البديل الأمثل في حالة وجود سياقات قد تكون نتائجها كارثية لارجعة فيها[٤٥]، وحتى عندما توسعت الفيدرالية الكندية من أربع مقاطعات إلى عشر مقاطعات أصبحت المقاطعة الفرنسية (كيبك) هي الوحيدة في موقع الاقلية الدائمة قبال الغالبية الانكليزية بعد أن ظهرت كندا للوجود بفضل تضامن شريكين متساويين وثقافتين متوازنتين (إنكليزية وفرنسية)، وبالتالي فإن مسألة الحكم بالنسبة لمعظم الناطقين بالفرنسية في مقاطعة كيبك لايمكن فصلها عن القضية المتعلقة بقدرة الفيدرالية الكندية على إستيعاب ميزة كيبك عن باقي المقاطعات ومنحها معاملة مختلفة، أما بالنسبة لمعظم الانكليز الكنديين فإن الامر مختلف، فهم لاينظرون إلى الفيدرالية الكندية على أنها غير متوازنة، فالافراد الذين يمارسون العلاقات البينية يدركون أن النظام يخضع للدستور الفيدرالي وهذا أمر لايمكن تجنبه بسبب عدم التماثل البنيوي الاقليمي والثقافي بالنسبة للفيدرالية الكندية[٤٦].

اولا – دوافع اللاتماثل بين المقاطعات الكندية.

تعد الثقافة والتقاليد السياسية والانشقاقات الاقليمية والاجتماعية والعوامل الاقتصادية والانماط الديمغرافية شروط مسبقة تسمح بتبني سياسة غير متكافئة في القوة والتأثير عند التعامل مع الاقاليم في الدولة الاتحادية، وفي كندا كانت كل تلك الشروط حاضرة لتطبيق فيدرالية لاتماثلية مع مقاطعاتها العشر ويمكن تفصيل ذلك كما يأتي(٤٧):

١ – الثقافة والتقاليد السياسية: يتجسد هذا التقليد في كندا دستوريا في القسم (٣٦) من الميثاق الكندي للحقوق والحريات تحت عنوان الجزء الثالث (المساواة والتباين الاقليمي)، حيث تلتزم الحكومة الفيدرالية بتعزيز تكافؤ الفرص لرفاهية الكنديين، وتعزيز التنمية الاقتصادية للحد من التفاوت في الفرص، وتوفير الخدمات العامة الاساسية ذات الجودة المعقولة لجميع الكنديين، وذلك من خلال تمويل حكومات الاقاليم من أجل ضمان حصول جميع المواطنين على مستوى مماثل من الخدمات، إلا أن الثقافة السياسية في هذا المجال تمهد الطريق لعدم التماثل، إذ قد لاتتلقى جميع الاقاليم نفس التمويل من الحكومة الفيدرالية، فالتباين السياسي ينشأ من تأثير الثقافة والاقتصاد والظروف الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على القوة النسبية والنفوذ والعلاقات المختلفة للوحدات الاقليمية مع بعضها البعض ومع الحكومة الاتحادية.

٢ – الانشقاقات الاقليمية: إن كندا بلد كبير جغرافيا، وهناك العديد من المناطق المتناقضة جغرافيا وهناك عوامل إقتصادية وإجتماعية يمكن أن تؤثر في النتائج غير المتماثلة، وهذا يجعل التباين الاقليمي أمرا طبيعيا وهذا يرتبط إرتباطا وثيقا بمبدأ الاقليمية، حيث تلعب المناطق المختلفة أدوارا متفاوتة في الاقتصاد وتشارك في

صـــناعات مختلفة تتأثر إلى حد كبير بجغرافية المنطقة، كما أن الفوارق الاقتصـــادية حاضـرة هنا، طالما حصـلت بعض المقاطعات على موارد طبيعية وثروة معدنية إفتقرت إليها باقي المقاطعات، ومن هنا تنشأ إحتياجات وتوقعات معينة نتيجة الفوارق الحاصلة فيتم التعامل معها بطرقة غير متماثلة.

٣ – الانشقاقات الاجتماعية: تترسخ في كندا التعددية اللغوية والدينية والعرقية والقومية، إذ تم إنشـــاء إتحـاد كنـدا من وحـدتين مختلفتين جـدا، معظمهمـا من البريطـانيين البروتسـتانت والفرنسـيين الكاثوليك، إضـافة إلى السـكان الاصـليين، والعدد المتزايد من المهاجرين من جميع أنحاء العالم، وهو مايحدث تنوعا مجتمعيا معقدا يحتاج طرق غير متماثلة عند التعامل معها.

٤ – الانماط الديمغرافية: تختلف الاقاليم بشـكل كبير في كندا من حيث عدد السـكان، ومن هنا فإن التمثيل اللامتماثل أمر لابد منه، إذ لايوجد في العالم نظام فيدرالي تتساوى فيه جميع الوحدات المكونة تقريبا من حيث الحجم والسـكان والقوة السـياسـية والمهارات الادارية والتنمية الاقتصـــادية، ويشـــكل الانكلوفون مايزيد على ٦٠٪ من إجمالي عدد السـكان، ويتوزعون بنسـب مختلفة على المقاطعات الكندية، إلا أن غالبيتهم يسـكنون مقاطعة أونتاريو، وبذلك فهم الاكثرية المهيمنة على مركز الدولة ومؤسـساتها العاملة، فضلا عن

اللغة الانكليزية التي تمثل اللغة المســتخدمة على نحو شــامل تقريبا من قبل ســكان المقاطعات الكندية عدا كيبك.

ثانيا – ادارة التنوع المجتمعي واللاتماثل في منح الاختصاصات.

يمكن تفسير مفهوم كندا على أنها مجتمع متنوع بطرق مختلفة، إذ يمكن وصفه (حقيقة إجتماعية)، أو تبنيه وتوجيهه كآيديولوجية، أو كمبدأ سياسي، وكحقيقة إجتماعية يشـــير التنوع إلى وجود أشـــخاص ذوي خلفيات عرقية وإثنية متعددة(٤٨)، ومن الناحية الآيديولوجية يتمثل التنوع كمفهوم يدل على مجموعة متماسكة نسبيا من الافكار والمثل العليا المتعلقة بالافتخار بالتعدد الثقافي الواضح في كندا، وعلى مستوى السياسة يشير التنوع إلى كيفية إدارة التعددية من خلال المبادرات الرســـمية المتكافئة وغير المتكافئة عبر القنوات الفيدرالية والاقليمية(٤٩).

لقد تم تناول الفيدرالية اللاتماثلية من وجهة نظر التنوع القائم على رؤية أكثر واقعية للدولة وعلاقتها بالقومية، ففي كندا أدى صـــراع القوميتين إلى ظهور نســـخة من اللامركزية تختلف عن التطبيقات التقليدية التي مارســـتها الفيدرالية(٥٠)، ففي حين يميل أتباع عموم كندا إلى تفضيل شكل من الفيدرالية التماثلية في الاتحاد الفيدرالي بحيث يتم التعامل مع جميع الوحدات الفرعية الاقليمية على قدم المســـاواة بغض النظر عن تنوع السكان، فإن القوميون في كيبك يفضلون شكلا غير متماثل من الاتحاد الفيدرالي(٥١)، حيث يتم منح وحدات مختلفة كما في كيبك حقوق مختلفة في مجالات الهجرة والضرائب وسياسة التعليم واللغة لمراعاة خصوصية الثقافة الفرنسية في كيبك(٥٢).

الخاتمة

حظي الدستور الكندي باهمية كبيرة كونه يمثل المرتكز القانوني لوجود الإتحاد الفيدرالي الكندي، وأن جوهر وجود النظام الاتحادي هو تقاســـم الســـلطات وتوزيع الاختصـــاصـــات بين مراتب الحكم، وهذه قضـية تشـكل أحدى أهم أجزاء محتوى وثيقة الدســـتور الاتحادي، إذ نتلمس بها الوجه الآخر لأهمية الدســـتور في تعيين حدود

إختصاصات الاقاليم ورسم معالم إستقلالها النسبي، وقد حرص المشرع الدستوري في كندا على تثبيت حدود إستقلال الاقاليم في المجالين العضوي والوظيفي، ففي المجال العضوي اقر الدستور الكيان الوجودي والذاتي للمقاطعات وشخصيتها وحدودها وما يتصل بها من سلطات وهيئات، وفي المجال الوظيفي يبين الدستور الاختصاصات التي من الممكن أن تنفرد بها المقاطعات، ويبقى توزيع الاختصاصات في كندا إنجاز متطور عن باقي الفيدراليات المقارنة، فقد إستقرت الدولة الكندية على مراعاة التسويات العملية في سياق الدستور والعوامل السياسية القرينية العامة بعيدا عن المواجهةوالتقاضي بهدف ضمان قدرة المقاطعات الاكثر فقرا على الايفاء بمسؤولياتها، وكل تلك البرامج التي تبنتها الحكومة الاتحادية بخصوص تلك المقاطعات أدت إلى إنبثاق نمط من الفيدرالية التعاونية تحت ظل إتفاقيات استباقية ترعاها الحكومة الاتحادية، وربما يعد اللجوء إلى الديمقؤاطية التوافقية أمرا غير مرغوب فيه كونها تشكل خروجا عن ديمقراطية الاغلبية، الا ان حضورها الغالب في الحالة الكندية صار مسلكا طبيعيا وآلية تلجأ اليها القوى السياسية الكندية للحيلولة من الوقوع في الجمود السياسي، حيث تبلورت التوافقية الكندية نتيجة ترتيبات سياسية بين جماعتين وأحيانا ثلاث كل منها كبيرة بشكل معقول بالمقارنة مع المكونات الاخرى، وكذلك يعود الاهتمام المتزايد بالعلاقات اللاتماثلية وغير المتكافئةفي كندا إلى عوامل الاختلافات السياسية والثقافية بالدرجة الاساس، حيث ميزت كندا مابين الدوافع السياسية لعدم التماثل والدوافع الواقعية له، إذ يقترن عدم التماثل بين الوحدات بكل مايتعلق بالوحدات نفسها وعلاقة كل منها تجاه مركز الاتحاد الفيدرالي.

الإستنتاجات:

١. استند الاتحاد الفيدرالي الكندي وسلطاته في الاساس على وجود دستور مكتوب يتميز بالسمو، ولهذا الدستور أهمية كبيرة كونه يمثل المرتكز القانوني لوجود الإتحاد، وأن جوهر وجود النظام الاتحادي هو تقاسم السلطات وتوزيع الاختصاصات بين مراتب الحكم، وهذه قضية شكلت أحدى أهم أجزاء محتوى وثيقة الدستور الاتحادي لدولة كندا.

٢. تم توزيع الاختصاصات وفق لائحة دستورية تضمنت وظائف الحكومة الاتحادية وسلطاتها ولائحة وظائف حكومات المقاطعات وسلطاتها، فضلا عن تمتع الحكومة الاتحادية بالسلطات المتبقية مايعني أن أي مسألة غير محددة في الدستور تصبح من مسؤولية الحكومة الاتحادية، وبالمقابل ناط الدستور الكندي إختصاصات واسعة بالمقاطعات.

٣. **إن** النظام الفيدرالي مثل أي نظام حكومي يتطور إستجابة للضغوط الاجتماعية والسياسية المؤثرة، وقد يتحدد الميل نحو التماثل أو اللاتماثل في توزيع الاختصاصات بشكل أساس من خلال الواقع السياسي والاجتماعي للأقاليم المكونة للاتحاد.

٤. إن الفيدرالية اللاتماثلية كآلية يمكن أن تضيف قدراً واسعا من المرونة في الاستجابة لمطالب التعددية وتفسح المجال لتحسين ادارة الدولة بوجود تنوع مجتمعي يمكن تحفيزه ايجابيا في خلق هوية وطنية جامعة.

٥. مثلت الحكومات التوافقية السمة البارزة في النظام السياسي الكندي، ومع ان اتباع مسار التوافق السياسي بين الكتل الفائزة بمقاعد مجلس العموم قلل من فرص استحواذ الاغلبية النيابية على تشكيل حكومة اغلبية، فقد منح ذلك مشاركة اوسع للاقليات الممثلة في المجلس.

٦. يمكن جعل النظام السياسي الكندي انموذجا في كيفية التعامل الايجابي مع اجزاء الدولة الاتحادية، والتحول الناجح من مفهوم دولة المكونات الى مفهوم الدولة الامة، وفق آليات تساومية واتفاقيات مسبقة لعبور ازمات الدولة الاتحادية.

المصادر

(1) Emmy Wolterink, Discourses on Diversity Management and Inclusion at The Public Service of Canada,Master Thesis, Faculty of Humanities, Tiburg University, Warandelaan, Holand, 2017, pg2.

(2) Peter Glezl, Federalism in Canada and Germany: Overview and Comparison, Polten & Associates, Ontario, 2014, pg.6-7.

(3) Sudad Mawlood Sabaa and Aya Sadeq Jumaah, The Political Rights of Minorities in the Iraqi Government that are not Organized in Region, Journal of Positive School Psychology, vol.6, No4, 2022, pg.10489.

(4) Muntasser HameedMajeed, State-Building and Ethnic Pluralism in Iraq After 2003, Journal of Political Philosophy and Sociology of Politics "Polity. Analysis. Chronicle Forecast, Vol.104, No1,pg.115.

(٥) هشام عزالدين مجيد، النظام السياسي الكندي دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٤٩-١٥٢.

(٦) لارا حسين علي، النظم السياسية في اوربا والامريكيتين، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٣، ص١٢٧.

(7)Rafal Miernik, The Arctic and Nordic Countries in the World of Economy and Politics, Jan Kochanowski University, Poland, 2014, pg.41.

([8]) Michel Bedard & Kristen Douglas and Elise Hurtubise, Conflict of Interest at the Federal Level: Legislative Framework, Library of Parliament, Ottawa, 2013, pg3-5.

([9]) Andre Barnes and Erin Virgint, The Legislative Process: From Government Policy to Proclamation, Library of Parliament, Ottawa, 2015, pg5.

([10]) Nothan Tidridge, Canada's Constitutional Monarchy: An Introduction to our of government, Dundurn Press, Toronto, 2011, pg.31.

([11]) The Annual Report 2021-2022, The Secretary to The Government General, Ottawa, 2022, pg.2.

([١٢]) المادة (١١) من الدستور الكندي لعام ٢٠١١م النافذ.

([13]) Neil Schlager and Jayne Weisblatt, World Encyclopedia of Political Systems and Parties, Infobase publishing, Fourth Edition, New York, 2006, pg.٢١٠.

([14]) Constitutional history of Canada,

متاح على شبكة المعلومات الالكترونية الانترنيت على الرابط:
https://constitutionnet.org/country/canada-latin-america.

([١٥]) إيهاب رزاق العصيب في مجموعة مؤلفين، التجربة الكندية بناء الدولة والهجرة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص١٩٧-١٠٩.

([16]) David E. Smith, The Invisible Crown: The First Principle of Canadian Government, University of Toronto Press, Toronto,2013, pg.88.

([١٧]) ميشيل ستيوارت، نظم الحكم الحديثة، ترجمة: احمد كامل، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٢، ص٥٤-٥٥.

(١٨) باسم علي خريسان، الدول الفيدرالية في العالم دراسة في النظام السياسي، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٨، ص٢٨.

(19) Department of Economic and Social Affairs (DESA), Canada Public Administration Country Profile, United Nations, 2006, pg.8.

(20) Emmet Macfarlane, Governing from The Bench the Supreme Court of Canada and The Judicial Role, UBC Press, Canada, 2013, pg39.

(٢١) آمنة محمد علي، النظم الديمقراطية في أوربا التجربة التوافقية في الحكم، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥١، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٦، ص٣٠٤.

(٢٢)إيهاب رزاق العصيب في مجموعة مؤلفين، التجربة الكندية بناء الدولة والهجرة، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

(٢٣) رنا ابو عمرة، تأثير نتائج الانتخابات الفيدرالية في السياسة الخارجية الكندية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٩، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٢٨٤.

(٢٤) آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧-١٩١.

(25) David Piepgrass, On Canada's Voting Reform Survey part 1.

متاح على شبكة المعلومات الالكترونية الدولية الانترنيت على الرابط:

https://dpiepgrass.medium.com/on-canadas-voting-reform-survey-part-1-

(٢٦) جورج اندرسون وسوجيت شودري، عمليات الانتقال الدستوري والانقسامات الاقليمية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، ٢٠١٥، ص١٤-٢١.

(٢٧) خالد عليوي العرداوي، الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، مؤتمر الفيدرالية في العراق الواقع والمستقبل، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، صلاح الدين، ٢٠١٠، ص٢٠.

(28) George Anderson and Sujit Choudhry, Territory and Power in Constitutional Transitions, IDEA, Stokholm, 2019, pg.39.

(٢٩) جيل رميلار، كندا لغتان رسميتان لحماية الاقليات، مجلة الاتحادات الفيدرالية، مجلد٥، عدد خاص، منتدى لاتحادات الفيدرالية، أوتاوا، ٢٠٠٥، ص١٢.

(٣٠)اسعد طارش عبدالرضا وفراس كوركيس عزيز، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٦٣، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٤١.

(٣١) منتصر مجيد حميد، التنوع والسلم الاهلي في الاطر الديمقراطية الشبكات والمؤسسات، مجلة العلوم السياسية، العدد٥٤، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٨، ص٢٠٤.

(٣٢)ابتسام محمد عبد، الفيدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق،مجلة العلوم السياسية، العدد٥١، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٦، ص١٥١.

(33) رائد حمدان المالكي، الاستقلال الذاتي لولايات الدولة الاتحادية المركز الدستوري للوحدات الاتحادية في كل من الولايات المتحدة الامريكية ودولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية العراق، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٨، ص٤٣٨-٤٣٩.

(34)Hameed, Muntasser Majeed, Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS), CuestionesPolíticas, vol. 37, no. 65, 2020,pg.346-361.

(35) Aya Sadeq Jumaah, the reality of the Political rights of minotities in the Iraqi Governorates that are not organized in a region, university of Baghdad. Journal of Positive School Psychology, vol. 6, no.4,2022.

(٣٦) بشارت زنكنه، التعايش المشترك في الانظمة الفيدرالية كندا إنموذجا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ٧، العدد ٢٤، جزء ٢، جامعة كركوك، كركوك، ٢٠١٨، ص٦٧-٦٨.

(٣٧) نورس صباح ثجيل، المشاركة السياسية للاقليات سويسرا كندا إنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٣، ص١٢٩-١٣٠.

(٣٨) رونالد ل. واتس، الانظمة الفيدرالية، ترجمة: غالي برهومة وآخرون، منتدى الاتحادات الفيدرالية، أوتاوا، ٢٠٠٦، ص٣٢.

(39) Elliot Bulmer, Federalism, IDEA, Stokholm, 2ed, 2017, pg13-21

(40) Nico Steytler, The Palace and role of Local government in Federal Systems, Konrad-Adenauer-Stiftung, Johannesburg, 2005, pg.28.

(٤١) مجموعة باحثين، الفيدرالية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، ستوكهولم، ٢٠١٥، ص٩.

(٤٢) نبيل عبدالرحمن حياوي، الدول الاتحادية الفيدرالية، المجلد ٢، جزء ١٤، المكتبة القانونية، ط ٢، بغداد، ٢٠٠٩، ص٩٨.

(٤٣) عثمان سلمان غيلان العبودي، الاشكالات الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٩، ص٣٥.

(٤٤) حامد خلف احمد وعبدالكريم حسين، الدروس المستنبطة من التجربة الكندية في توزيع العائدات المالية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، (د-ت) ، ص١٠-١١.

(45) Sarah E. Light, Precautionary Federalism and the Sharing Economy, Emory Law Journal, Emory University-School of Law, Georgia, vol.66, No.2, 2017, pg.345.

(٤٦) راؤول بليند نباخر و إيفيل اوستاين، حوارات حول مجالات الحكم التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدول الفيدرالية، حوار عالمي حول الفيدرالية، جزء٣، منتدى الاتحادات الفيدرالية، اوتاوا، ٢٠٠٧، ص١٥.

(٤٧) خاموش عمر عبدالله، الانفصال في ضوء الانظمة الدستورية المقارنة، جزء١، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، ٢٠٢٢، ص٦٧٩-٦٨٠.

(48) Eunjung Lee and Marjorie Johnstone, Lest We Forget: Politics of Multiculturalism in Canada Revisited during COVID-19, Critical Sociology, vol.47, no.5, 2021, pg. 672.

([49]) Eunjung Lee and Marjorie Johnstone, Lest We Forget: Politics of Multiculturalism in Canada Revisited during COVID-19, Critical Sociology, vol.47, no.5, 2021, pg. 672.

([50])Adel abdulhamz, israa iqbal kadhum, COVID-19 Pandemic from the Perspective of Realist Theory and Constructivist Theory in International Relations,resmilitaris, issue (1),2023, p775.

([51])Batool Hussein Alwan, Ahmed Adnan Aziz, pluralism and tolerance and their impact on strengthening community building, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, University of Jordan, Volume 46, Issue 2, Appendix 2, 2019.

([52]) Eric Taylor Woods, Beyond multination federalism: Reflections on nations and nationalism in Canada, journals permissions, UK, 2012, pg. 274.